مفاده «ان الاردن ليس فلسطين». وبالطبع يستحق هذا الجنوح الواضح نحو «الأردنة» تفسيراً ابعد من كونه مجرد «مناورة لدفع الضرر»، كما عبّر عنها بعض المراقبين الذين يفضلون القول، مستندين الى مشاريع سياسية معاصرة كما الى بعض الافتراضات، «ان الهدف الاهم لدى الملك هو حماية الاردن، بالتغلب على ادعاء شارون بأن الاردن هو الدولة الفلسطينية». بل يجد تعبيره في سلوك الاسرة الهاشمية التي بدت، اجمالاً، متأرجحة في تكتيكها السياسي. فهي، على الصعيد الامني والعسكري، تحاول التماهي، قدر الامكان، مع شرق الاردن، الذي التفت عشائره حولها وقبلت مدنه بحكمها؛ وهي، على الصعيد السياسي، لم تتخل، حقيقة، عن تمثيل الفلسطينيين، كما بدا واضحاً من مشروع انشاء المملكة المتحدة، العام ١٩٧٢، او في اعادة الفلسطينيين الى مجلس الوزراء والنواب في الثمانينات.

هذا التأرجح السياسي، كان الاردن مرغماً على التورط في مساره. وفي كل مرة كان الملك يعبّر في خطاب علني عن مأزق الاردن العاجز عن تجاهل الفلسطينيين وغير القادر على تمثيلهم، في آن. وكأن له واجب تحمّل تبعات مشكلتهم، وليس له الحق في المساهمة في حلها.

ولكن عندما تأكد للاردنيين ان دولتهم اصبحت، بالديناميات الخاصة بها، قادرة على انجاز «اردنة» الاردن، تولّت الاسرة الهاشمية صوغ الخط البديل الذي يعلن، دون تهيب او حرج، عن انفكاك التحالف السابق، ويطالب بتصدي اصحاب المهمة المباشرين لها، دونما حاجة، بعد اليوم، الى الاستعانة بـ «غلوب باشا» جديد، وبخبرته المستعارة.

قرار الانفكاك، في هذا السياق، يعني ايضاً، التشكيك، بصورة عميقة، بمقولات الفكر القومي التقليدي العربي عن امة عظيمة تمتد من المحيط الى الخليج، واقطار تؤلف تلك الامة بصورة متناسقة متناسبة، وشعب عربي واحد، وما اليها من المقولات. ويعني، في الوقت عينه، طوباوية ما كان يعتقده عبدالله مؤسس المملكة نفسه، بأن الاردن ليست سوى «محطة مؤقتة» على طريقه لحكم رقعة اوسع ودولة أكبر هي «سوريا الطبيعية». فـ «المحطة المؤقتة» تحوّلت الى دولة مستمرة، ولم تعد حدودها الغربية، بعد، قيد الدرس.

هنا، بالضبط، تبدأ الاجابات عن كل الاسئلة المتعلقة بقرار الملك حسين؛ وهي تقتضي، بالضرورة، متابعة لمثلث علاقات مترابط، ضلعه الاول تطور العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية، وارتباط ذلك، أيضاً، بضلع اسرائيل، والضلع الثالث هو الوفاق الدولي بين العملاقين ومقدار مساهمته في حل القضايا الاقليمية، وبخاصة النزاع في المنطقة.

«تاريخ» الثورة و«جغرافيا» الدولة

ليس من شك في ان الاردن وم.ت.ف. بلغا نقطة اللاعودة، او ما يعرف في لغة الاقتصاد بـ «مأزق الاستثمار»، حين يصل المشروع الى مديونية او عجز يستوجب اما حقنه بمزيد من الاموال في انتظار مردود اعلى يعوّض الخسائر، او اعادة صياغته لاهداف انتاجية اخرى ولو كانت اقل طموحاً؛ ولا مجال، هنا، لتدمير ما تم تأسيسه، لأن ذلك لا يعني، سياسياً، سوى الانقراض.

واذا ما كانت الظروف السياسية العسيرة والصعبة التي مرت على م.ت.ف. قد أعطت التبرير لسياسة الـ «لعم»، وهي النحت بين كلمتي القبول والرفض، فان الظروف عينها، تقريباً، فرضت على الملك حسين ان يطيل فترة التعامل بالـ «نعم» لتحقيق اقصى ما يمكن من نتائج الـ «لا» في